حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية
ISSN: 1112-7880 EISSN: 2602-5361
المجلد 18/العـدد 2 (ديسمبر 2024)، ص247- 271

الهجرة البشرية بين عوامل الطرد والجذب

Human migration between factors of expulsion and attraction

عريفي جيدة*[1]، بوبلوطة حياة[2]

[1] جامعة 8 ماي 1945- قالمة (الجزائر)، arifi.jeida@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8 ماي 1945- قالمة (الجزائر)، boubelouta.hayet@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/20 تاريخ القبول: 2024/07/05 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

تمثل الهجرة شكلا من أشكال التحركات الإنسانية التي انتهجها الإنسان، بحثا عن حياة لائقة يضمن من خلالها توفير مختلف الاحتياجات، ومن هذا المنطلق، أخذت ظاهرة الهجرة في الانتشار عبر مختلف الحقب الزمنية مقترنة بجملة من التّحديات، ما أدى بالباحثين إلى تسليط الضوء عليها، على اعتبار أنها ليست انتقالا اعتباطيا بل فعل اجتماعي مدروس يخضع لعديد المتغيرات التي تعمل على بلورة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتأثير ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها... لتأخذ منحى آخر من البحث على الصعيدين الداخلي والخارجي نظرا للتأثيرات التي تخلفها على البلد الأم و المستقبل، وعليه، تعالج هذه الورقة البحثية أهم المتغيّرات الطاردة والجاذبة.

كلمات مفتاحية: *الهجرة، المهاجر، العوامل الطاردة، العوامل الجاذبة.*

Abstract:

Migration represents a form of human movement in search of a decent life through which to ensure that different needs are met, From this perspective, migration is spreading across different time frames, combined with a number of challenges. This has led researchers to highlight it, as it is not an arbitrary transition but a thoughtful social act subject to many variables that crystallize social relations between individuals and its impact on economic, social, cultural and other life... This paper addresses the most important and attractive variables.

Keywords: *Immigration; migrant; repellent agents; attractive factors*

* المؤلف المرسل: عريفي جيدة ، الإيميل : arifi.jeida@univ-guelma.dz

– مقدمة:

تواجه المجتمعات على اختلاف درجات تطورها وتقدمها، العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعض هذه المشاكل نتجت عن صراعات ومشاكل داخلية، في حين كان البعض الآخر نتيجة لصراعات ومشاكل خارجية. ومن بين الظواهر التي أرهقت الدول في الآونة الأخيرة تأتي ظاهرة الهجرة بشكل عام، سواء كانت قانونية وشرعية أو غير شرعية، سواء كانت داخل حدود البلد الواحد أو بين البلدان المختلفة، هذه الظاهرة نظراً للتأثيرات العميقة التي تتركها على بلد المنشأ وبلد الاستقبال، قد استقطبت اهتمام الباحثين والدارسين في مختلف التخصصات للبحث فيها ومعرفة الدوافع وراء حدوثها.

فلم تعد ظاهرة الهجرة تُرى على أنّها مجرد انتقال بسيط مرتبط بالبحث عن الغذاء والماء كما في السابق؛ بل أصبحت تُعتبر فعلاً اجتماعياً مركباً يرتبط بجملة من المتغيّرات والعوامل التي تعمل على إعادة توزيع العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، مما يؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، هذه الظاهرة المتعددة الأبعاد تتطلب فهماً عميقاً ومعالجة شاملة لمختلف الأبعاد التي تؤثر فيها، بدءاً من الظروف الاقتصادية والسياسية في بلد المنشأ، مروراً بالتشريعات والسياسات في بلد الاستقبال، وصولاً إلى التّفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تنتج عن هذا التّحرك البشري المستمر. إنّ تعقيد هذه الظاهرة يستوجب النّظر إليها من خلال عدسات متعددة، تجمع بين التّحليل الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي لفهم ديناميكيتها وآثارها بشكل شامل ومتكامل.

وللتّعرف على ظاهرة الهجرة عن كثب، ارتأينا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى أهم العوامل التي تدفع بالأفراد والجماعات إلى ترك بلدهم الأصل بحثا عن بديل يحاولون من خلاله إيجاد منفذ يمكنهم من تحقيق مكاسبهم وأحلامهم، دون الاكتراث إلى السلبيات التي قد تخلفها على اقتصاديات كلا البلدين، وعليه سنحاول في هذا الصدد تحديد الإطار المفاهيمي للهجرة ومختلف التصنيفات التي تم اعتمادها من قبل المختصين والباحثين، وأخيرا معرفة أهم العوامل الطاردة والجاذبة التي تساهم في انتشارها.

1. مفهوم الهجرة

1.1. تعريف الهجرة:

لقد ورد مصطلح الهجرة في العديد من المعاجم، فقد عرفه معجم المصطلحات الجغرافية بأنه "انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة"، كما ورد تعريفها في المعجم الديموغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم

المتحدة بأنها "شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة الى أخرى تدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تبدل في مكان الإقامة"[1]. كما تعني الهجرة "حركة الأفراد فرديا أو جماعيا للانتقال من الموطن الأصلي إلى بلد آخر لهدف أساسي وهو الاستقرار المادي والمعنوي، وقد تكون داخل حدود البلد أو خارجها، وقد تكون مدتها مؤقتة أو طويلة". "والهجرة عبارة عن حركة سكانية وعملية انتقال من الوطن الأصل إلى وطن آخر يتم اختياره لمقتضيات وظروف معينة وفقا محيطة بالمهاجرين"[2],

وتطلق كلمة La Migration عموما على حركات السكان وتحركاتهم الفردية والجماعية، لكن هذا المفهوم يبقى غامضا، وتعرف أيضا بأنها "مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها، إلى إقليم دولة بنَّية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة إقامة دائمة"[3].

2.1. تعريف المهاجر:

عرّفت الأمم المهاجر بأنّه "شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء أكانت طوعية أو قسرية، وبغض النظر عن الوسيلة المستعملة للهجرة سواء نظامية أو غير نظامية"[4]. كما عرّف المهاجر على كونه انتقال الشخص من موطنه الأصلي إلى مكان آخر وفي أغلب الأحيان يكون الشخص الذي يغادر وطنه مغادرا بطريقة طواعية للبحث عن حياة أفضل وإذا اختار العودة إلى وطنه فسوف يستمر في الحصول على حماية حكومته[5]. أي أن المهاجر هو ذلك الشخص الذي يغادر وطنه طوعا للعيش في البلد المقصود الهجرة إليه.

2. تصنيفات الهجرة

لقد صنف الدارسون والمختصون الهجرة الى عدة أصناف تبعا لمجالات الدراسة وفيما يلي إشارة الى جملة من التصنيفات.

1.2. تصنيف الهجرة حسب المكان:

يقسم هذا التصنيف الهجرة الى نوعين هجرة داخلية وهجرة خارجية.

1.1.2. الهجرة الداخلية:

يقصد بها انتقال الأفراد والجماعات داخل حدود الدولة الواحدة أي من مجتمع محلي إلى مجتمع محلي آخر، وما يميزها عن الهجرة الخارجية أنها تحدث داخل حدود نفس المجتمع كالهجرة من الريف إلى المدينة أو من مدينة إلى أخرى، للبحث عن فرص أفضل للعيش[6].

ويعود انتقال الأفراد في هذا النّوع من الهجرة حسب علماء الاجتماع إلى تأثير عوامل مختلفة اجتماعية اقتصادية وسياسية بحثا عن متطلبات حديثة بسبب نقص الإمكانيات

وضروريات الحياة في المحيط الذي يعيشون فيه، لكن سرعان ما تفقد هذه العوامل حدّتها وفعاليتها لتؤدي إلى هجرة مرتدة، أين يلتزم المهاجرين العودة الى الأرياف تحت تأثير عديد العوامل والمتغيرات كعدم القدرة على التّكيف الاجتماعي وإقامة علاقات اجتماعية مع أبناء المدن، كما تمثل الهجرة المرتدة أحد الأنماط التي يلجأ إليها الأفراد وخاصة الشباب للعمل في المدن لفترات طويلة لجمع الأموال ومن ثمّ العودة الى منازلهم لتتخللها زيارات لقراهم على فترات زمنية منتظمة، ومن مميزات الهجرة الداخلية[7]:

- لا تتطلب تكاليف أو موارد مادية مقارنة بالهجرة الخارجية لأنّ الانتقال يكون لمسافات قصيرة.
- لا يجد المهاجر الداخلي عائقا بخصوص اللغة طالما انّ الهجرة تكون داخل نفس البلد.
- لا يتعرض فيها المهاجر لمشاكل الدخول والخروج كما يحدث في التنقل من دولة إلى دولة أخرى .
- اتجاهات الهجرة الداخلية متبادلة.

وتمثل الهجرة من الريف إلى المدينة من أكثر الهجرات التي يقصدها الأفراد نظرا للتطور الذي تشهده المدن من النواحي التعليمية والصحية والتكنولوجية كالأنترنت وما تحمله من فرص لحياة أفضل وحريات تجعلها محط استقطاب الشباب المهاجر.

وتمثل الهجرة من الريف إلى المدينة من أكثر الهجرات التي يقصدها الأفراد نظرا للتطور الذي تشهده المدن من النواحي التعليمية والصحية والتكنولوجية كالأنترنت وما تحمله من فرص لحياة أفضل وحريات تجعلها محط استقطاب الشباب المهاجر.

2.1.2. الهجرة الخارجية:

يقصد بها انتقال الأفراد والجماعات من دولة لأخرى تحت ظروف وعوامل مختلفة، وتكون إما من أجل تحسين ظروف الحياة أو هروبا من الاضطهاد، كما تمّ تعريفها بأنّها عبور الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة. ويتضح من خلال هذا التعريف أنّ الهجرة هي عملية انتقال من منطقة إلى أخرى أو من بلد إلى آخر بهدف الاستقرار أو تحقيق أهداف معينة، لكن الهجرة ليست فقط انتقال من مكان لآخر ولكن لها دلالة وأهمية اجتماعية تعني قبل كل شيء انفصال عن الروابط الاجتماعية من ناحية وتوزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى، وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها[8].

وفي هذا الصدد تأسست منظمة الهجرة الدولية 1951، وهي من بين المنظمات الرائدة في مجال الهجرة وتربطها شراكات قوية بمنظمات حكومية وغير حكومية وتضم 156 دولة عضو، تهدف الى تسيير عمليات الهجرة بشكل منظم وتعزيز التعاون الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية للمهاجرين بما في ذلك اللاجئين والنازحين، وتتحدد الهجرات التي شهدها العالم في العصر الحديث في الهجرة الأوروبية الى أمريكا، الهجرة الأوروبية أي داخل البلاد الأوروبية، الهجرة الإفريقية الأوروبية والهجرة الإفريقية الأسيوية[9].

وهناك من يصنف الهجرة الخارجية أو الدولية الى عدة أنواع نذكر منها:

✓ **هجرة رجال الأعمال:**

ويقصد بها انتقال رؤوس الأموال الى الدول المتقدمة او الصناعية للاستثمار فيها وجني الأرباح، وتسعى معظم الدول لتشجيع هذا النوع من الهجرات لارتباطها بالجانب الاستثماري وما يدرّهُ هذا الأخير من أرباح للدول المستقبلة بالعمل على توفير الظروف المناسبة لاستقطاب رجال الأعمال وتشجيعهم على العمل فيها لتوفير مناصب عمل والنهوض باقتصادها.

✓ **الهجرة غير الشرعية:**

عرف علم السكان الهجرة الغير شرعية على أنها الانتقال فرديا او جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا او سياسيا[10]. وتسمى أيضا الهجرة السرية أو غير المراقبة وتعرف على أنها التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطرق مخالفة للقانون، وقد تكون الهجرة في أساسها شرعية وتتحول فيما بعد الى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية، كما تعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة، وهو أخطر أنواع الهجرة لما يحدثه من خلل سواء ما تعلق ببلدان الأصل او الاستقبال. وقد عرفت الهجرة من شمال إفريقيا-الجزائر-نحو الدول الأوروبية ارتفاعا مهولا في السنوات الأخيرة، ليصل عدد المهاجرين غير الشرعيين حسب الإحصائيات الأخيرة الصادرة عن الوكالة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة الى 40 مليون مهاجر غير شرعي عبر العالم وهوما يدق ناقوس الخطر للنظر في سياسات الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين[11]. وعلى العموم فإن الهجرة غير الشرعية تضم دول مصدر الهجرة تتمثل في دول افريقيا والعالم الثالث، دول العبور مثل الجزائر ودول المغرب العربي ودول الاستقبال وتضم دول الاتحاد الأوربي والدول المتقدمة[12].

✓ **هجرة الكفاءات العلمية:**

هي نوع من أنواع الهجرة والتي يقوم بها أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة، والتي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع

ومستقبله، كما تعرف على أنها تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء للعيش والعمل في بلدان أجنبية وخدمة شعوب من غير شعوبهم، وقد عرفتها اليونسكو على أنها: نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي ما بين الدول يتميز بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدما وهو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا تقدما[13].

كما يقصد بها هجرة ذوي الشهادات العلمية من باحثين وأطباء ومهندسين وعلماء وغيرهم من ذوي الاختصاص الى بلدان أجنبية، للقيام بأبحاثهم العلمية والعملية ونشاطاتهم الفكرية في بلدان تمنحهم مكانة اجتماعية مرموقة وأجور مرتفعة ومناخ علمي يساعد على الإبداع والابتكار، كما تشمل البعثات العلمية لطلاب العلم حيث إن كثير منهم يبقى مرتبط ببلدان الاستقبال لتوفر الظروف الملائمة والبيئة العلمية المساعدة لطلب العلم، وهو ما يلقي بضلاله على الدول الأصل التي تجد نفسها في طريق مسدود بعد أن أنفقت أموال طائلة من اجل السهر على إتمام هؤلاء الطلاب او الكفاءات لتعليمهم.

2.2. تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها:

وتصنف الهجرة حسب هذا المعيار الى صنفين الهجرة الاختيارية أو ما يطلق عليها بالهجرة الطوعية، والهجرة الإجبارية أو القسرية وفيما يلي نوضح هذين التصنيفين:

1.2.2. الهجرة الطوعية:

ويرتبط هذا النوع من الهجرة بإرادة ورغبة الفرد المهاجر بحثا عن خيارات وبدائل أفضل للعيش الكريم أو تغيير البلد لاكتشاف الثقافات والأذواق وتكوين علاقات مع أفراد آخرين واكتساب اللغات أو الذهاب من اجل إتمام الدراسة وإيجاد فرص عمل أفضل ومن أمثلة ذلك هجرة الكفاءات، لكن من جهة فقد تتعرض هذه الفئة في أحيان كثيرة الى قيد الهجرة الإجبارية قصرا وليس طوعا لعدم ظفرها بمناصب عمل في بلدها الأصل ويبقى الحلّ الوحيد أمامها هو ركوب قوافل الموت وسلوك الهجرة غير الشرعية. وتعد الهجرات الطوعية أكثر أنماط الهجرات البشرية ارتباطا بظروف البيئة الجغرافية حيث تتفاعل أكثر من العوامل بها إما لطرد أعداد من السكان أو لجذبهم وفق تقدير الأفراد لمكاني الأصل والوصول، والملاحظ أن هذا النوع من الهجرات قد تباين واختلف من حيث الحجم والمدى من وقت لآخر، ففي العصر الحديث أصبحت الهجرة على نطاق واسع أكثر مما كانت عليه في العصور السابقة ومرد ذلك التطور الذي عرفته وسائل النقل والمواصلات[14].

2.2.2. الهجرة الإجبارية:

ويقترن هذا النوع من الهجرة بالعامل القهري أين يضطر فيها الأفراد والجماعات إلى الانتقال من مكان إقامتهم الأصلي الى أماكن أخرى تكون أكثر أمنا، ومن أمثلة ذلك الهجرات التي تقع تحت تأثير الحروب والإرهاب كما حدث في عديد من البلدان على سبيل المثال لا الحصر لبنان وسوريا، وقد شهد العالم العديد من الهجرات الإجبارية القهرية التي عانى من خلالها الأفراد والجماعات ويلات الحروب والاستعمار فمثلا شهدت الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية تهجير الجزائريين قصرا للقتال الى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، ونقل الملايين من الافارقة للعمل في المزارع التي انشأها الأوروبيون في أنحاء العالم[15].

3.2. تصنيف الهجرة حسب معيار الزمن:

1.3.2. الهجرة المؤقتة:

وتعني ذلك الانتقال المؤقت المرتبط بفترة زمنية معينة ويحدث داخل حدود الدولة او خارجها بسبب العمل ويكون لفترة زمنية مؤقتة كهجرة العمال في مواسم العمل، أو هجرة العمالة ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم العائدين.

2.3.2. الهجرة الدائمة:

ويقصد بها تغيير الأفراد لأماكن إقامتهم بحثا عن فرص أفضل للعيش ويصاحب هذا الانتقال تغيير في ظروف العمل والعيش لفترات طويلة مع إمكانية العودة.

3.العوامل المساهمة في انتشار الهجرة

لا يمكن الحديث عن الهجرة دون التطرق الى العوامل التي تدفع بالمهاجر الى اتخاذ قرار الهجرة وترك بلده الأصل بحثا عن منفذ لتحقيق أحلامه وأهدافه، فقد أشار عديد الباحثين والمختصين في مجال الهجرة أن سلوك المهاجر نابع من الرّغبة في تغيير وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي أو الفرار من الأوضاع السياسية الضاغطة أو الظروف الطبيعية الصّعبة، وانتشار الحروب والفساد، بالإضافة الى العولمة ووسائل الاتصال الحديثة وما تروجه من قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، الشّيء الذي أجبر العديد من الأفراد إلى ترك بلدانهم بحثا عن الأمن والاستقرار والحصول على فرص أكبر للعمل في غياب فرص ملائمة للعيش اللائق. وعليه سنحاول تحديد العوامل الطاردة والجاذبة من جوانب مختلفة للإلمام بموضوع الهجرة.

لقد اختلفت الدراسات في تحديد العوامل الكامنة وراء الهجرة كما أن العديد من الباحثين ركزوا على عوامل دون أخرى بحسب تخصصهم، فإذا كان علماء الاقتصاد يرون في العوامل الاقتصادية بأبعادها المختلفة كالبطالة والفقر وغيرها هي عوامل أساسية تقف وراء انتشار الهجرة، فإن علماء الجغرافيا يعتبرون ان الظروف الطبيعية والمناخ السيء هي من بين العوامل التي تدفع بالأفراد للانتقال وتغيير مكان اقامتهم بحثا عن أماكن أخرى تكون في منآه من الكوارث الطبيعية التي تهدد استقرارهم، وعلى غرار هؤلاء يرى علماء السياسة بأنّ الهجرة هي نتاج لغياب الاستقرار السياسي وعدم ممارسة الافراد لحرياتهم السياسية والديمقراطية، بينما ذهب علماء الاجتماع إلى اعتبار الهجرة هي تغير يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع تتداخل فيه جملة من المتغيرات والعوامل لتؤثر بذلك على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

1.3. العوامل الطاردة:

قبل التطرق الى تحديد مختلف العوامل المساهمة في انتشار الهجرة لابدّ من الاشارة ما الذي نقصده بالعوامل الطاردة؟

هي تلك العوامل التي تعمل على دفع الأفراد إلى تبني خيار الهجرة سواء كانت هجرة قانونية ووفق ما يقرّ به القانون وإما هجرة غير شرعية، ومن بين الأسباب نجد العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الجغرافية والديمغرافية والسياسية، وغيرها من العوامل التي تتسبب في طرد المهاجرين خارج وطنهم إلى بلدان أخرى قد يجد فيها المهاجر ظروف حسنة وبيئة مواتية ويطلق عليها العوامل الطاردة.

1.1.3. العوامل الاقتصادية:

إنّ من بين المتغيّرات التي تؤثّر على قرارات الفرد أو الجماعات للانتقال الى مكان آخر والاستقرار فيه هو البحث عن وضع اقتصادي أفضل هروبا من الفقر والبطالة ونقص في الخدمات الصحية والتعليمية التي تعدّ بمثابة البنية التّحتية للمجتمع، ففي كثير من الأحيان تجد دول المصدر نفسها غير قادرة على توفير مصادر كافية للدخل مع وجود فارق كبير بين الدخل في الدول الفقيرة والدخل في الدول الغنية، فمثلا لم يتعد دخل الفرد في الدول الفقيرة 130 دولار مع سنة 1985، في حين وصل الى 8100 دولار من نفس السنة في الدول الغنية وقد عقبه انخفاض في دخل الفرد مع الالفية الجديدة في اكثر من 90 دولة أي حوالي 2 مليار نسمة أي ما يعادل 2 دولار، ما جعل 800 مليون فرد يتخبطون في الفقر والبطالة وسوء التغذية ما دفع ب 70 مليون فرد الى الهجرة من دول الجنوب الى دول الشمال الغني. ومن جهة أخرى فإن هذه البلدان لا يمكنها استيعاب الكم الهائل من العمالة في الاقتصاديات المحلية وهو ما يخلق

نوع من البطالة التي ترتبط بانخفاض حاد وغير متوقّع في دخل الفرد العاطل، ما يجعل الفرد فقيرا سواء كان فقر مطلق يجعله غير قادر على توفير ضروريات الحياة أو فقر نسبي بالنسبة للمجتمع الذي يعيش فيه، وإذا طال هذا الوضع سيؤدي الى البحث عن منافذ غير شرعية في غياب المنفذ الشرعي المتمثل في العمل، وفي ظل هذا الوضع تتولد علاقة اقتصادية بين البطالة والهجرة، سواء الدائمة والمؤقتة أو هجرة غير شرعية، وهذا ما جاءت به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2008، والمنظمة الدولية للهجرة 2009[16].

على غرار ذلك فإنّ دول الاستقبال تعمل على تقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة بنية تحتية وخدمات اقتصادية، وغيرها مما يجعلها أكثر استقطابا وجذبا للأفراد، وبهذا تشكل الهجرة بنوعيها عاملا لخلق التوازن الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي. لكن مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول النامية زاد من حدة الهجرة نحو الشمال وجعل تلك الدول تتخذ إجراءات لتضييق فرص الهجرة ليتخذ الشباب طرق ملتوية وركوب قوارب الموت عبر الهجرة غير الشرعية، وقد أكّد البنك الدّولي أنّ مشكلة البطالة تعتبر تحد اقتصادي واجتماعي لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال افريقيا، وهو ما جاء في تقرير أوروبي صادر عن منتدى المؤسسات الاقتصادية بالبحر المتوسط بقوله أنّ البطالة تعدّ أكبر التّحديات التي تواجه دول جنوب البحر المتوسط[17] هذا، وترى العديد من الدّراسات الأكاديمية ذات الصّلة بالموضوع أنّه من المرجّح أن يؤدي تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان المقرون باتساع فجوة أوجه انعدام المساواة إلى زيادة تكثيف التنقلات الدولية، ففي غمار التدافع العالمي على المهارات يتزايد استغلال البلدان المتقدمة لليد العاملة المهاجرة بدرجة كبيرة، التي تساهم حسب **كارل ماركس** في تراكم رأسمالها لاستخلاص الفائض من الطبقة العاملة وجذب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة من بلدان النامية باعتبارها مزودا لليد العاملة الرخيصة، وهذا ما نلمسه خلال الفترة الاستعمارية الأوروبية للدول النامية واستنزاف خيراتها، وفي الوقت ذاته، ستحتاج البلدان المتقدمة إذا كان المراد لاقتصاداتها أن تواصل نموها إلى مزيد من المهاجرين لكي يقوموا بأعمال متدنية الأجر لا يرغب نظراؤهم من سكان تلك البلدان القيام بها خصوصا في ظل ما يعرض عليهم من أجور متدنية، وهذه الأعمال التي تعرف بحروف "**D** "الأربعة وهي: الخطرة**Dangerous** المهينة **Demeaning**، الصعبة **Difficult**، القذرة **Daity** ، تشمل جمع القمامة، وتنظيف الشوارع، والتشييد والتعدين وغيرها من المهن المشابهة[18].

وحسب النظرية الاقتصادية فإن العوامل الاقتصادية تعتبر المفسّر الأساسي لظاهرة الهجرة الخارجية ممثّلة في العوامل الاقتصادية الطاردة مثل البطالة، وقلة فرص التوظيف

والتضخم السكاني... والعوامل الاقتصادية الجاذبة تجذب اليد العاملة من المهاجرين الأجانب لسد الفراغ الناتج عن نقص العمالة.

ويمكن تلخيص أهم العوامل الاقتصادية الدافعة لهجرة الأفراد في النقاط التالية:

- عدم قدرة الدول المرسلة على توفير مناصب شغل لاحتواء الكم الهائل من العاطلين، في ظل غياب سياسة واضحة المعالم للموازنة بين المناصب الموجودة في سوق العمل وبين العدد الهائل من الخرجين، مما ينجر عنه فائض مستمر في قوة العمل التي تجد نفسها في مطب البطالة.

- انخفاض دخل الفرد في الدول المرسلة وخاصة الدول النامية مقارنة بدخل الفرد في الدول المتقدمة ما يدفع الى بالمهاجرين الى ترك بلدانهم بحثا على فرص أفضل وتحسين ظروفهم الاقتصادية.

- عدم الاستقرار السياسي وضعف الانتماء المتبوع بفقدان الهوية الوطنية.

2.1.3. العوامل الإدارية والسياسية الطاردة:

تعدّ الحروب والنّزاعات الداخلية الناجمة عن الصّراعات العرقية أو العقائدية والفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الاضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب أحد الحركيات السببية التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي. وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة وإفريقيا عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي، فالقارة لا تزال تعاني من النزاعات ذات الطابع السياسي مثل النّزاعات الحدودية، كما تعرف القارة نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاعات البحيرات الكبرى زائير، رواندا، بورندي أو قد يكون النزاع ذو طابع عرقي يبدأ داخل دولة ما ثم يتحول إلى نزاعات ما بين الدول، والنتيجة الحتمية لهذه النزاعات عشرات الآلاف من المهجّرين لاجئين كانوا أم مهاجرين غير شرعيين. إن تدني الأوضاع السياسية في دول المصدر ساهم في الرفع من نسبة الهجرة سواء أكانت هجرة اختيارية أو قسرية، كانعدام الاستقرار السياسي وعدم القيام بالإصلاحات اللازمة ورسم الخطط من أجل التنمية، كما أن زعزعة الثقة بين الشعب والنظام السياسي بسبب الفساد السياسي والإداري وعدم قيام السلطات بمهامها سواء التنفيذية، التشريعية أو القضائية، إضافة إلى أن وجود الاغراءات المادية والاجتماعية كارتفاع الأجور والمستوى المعيشي وجودة الخدمات الاجتماعية والصحية في الجهة المراد الهجرة لها إضافة للرغبة في الشعور بالحرية[19].

كما حدد زرنه جي مجموعة من العوامل الإدارية والسياسية التي تقف كسبب وعاملا للطرد والتي ندرجها كالتالي[20].

- انتشار الرشوة والفساد والمحسوبية
- ضعف الحريات العامة: عدم الاستقرار السياسي في أغلبية الدول العربية والخوف من الراي الآخر مما يؤدي إلى تقييد الحريات ومحاصرتها، ليضع الكفاءات بصفة خاصة والأفراد العاديين بصفة عامة ضمن الفئات غير المرغوب في وجودها.
- البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة: من خلال وجود جهاز إداري تقليدي لا يقدّر أهمية العلماء ولا يقدر كفاءة ودور هؤلاء الأفراد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

3.1.3. العوامل النفسية الاجتماعية:

تعدّ ظاهرة الهجرة عملية مركبة تتداخل فيها مجموعة من العوامل نظرا للانعكاسات التي تخلّفها على كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والثّقافية والاجتماعية، ويرجع تفسير الهجرة بحسب هذا الاتّجاه إلى السّياق الثّقافي وأهميته في انتشار الهجرة، فهناك مجتمعات تمثل الهجرة جزء من ثقافتها وتراثها وكمثال على ذلك البدو الرحل، كما أشار علماء الأنثروبولوجيا في هذا الصدد الى دور العامل الثقافي في تحفيز الهجرة لدى الأفراد مركزين بذلك على نظرية الانتشار الثقافي والتي تعني أنّ انتشار بعض المعالم الثّقافية الخاصة بمجتمع ما في مجتمع آخر تسهل عملية التّزاوج الثّقافي بين الشّعوب مما يؤثر على الميل العام للهجرة، في حين يرى الآتجاه الثاني المستند الى اتجاه التنظيم الاجتماعي أن أي ظاهرة اجتماعية تخضع لقانون التغير الاجتماعي الذي يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع[21]. والهجرة كظاهرة اجتماعية تتغير وفق ما تمليه الظروف والقوانين، فالهجرة قديما تختلف عن الهجرة في العصر الحديث وهذا راجع لطبيعة التغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع ونقصد هنا أن التغير شيء حتمي في الوجود للحفاظ على عملية التوازن الدينامي للنظام الاجتماعي.

وعليه لا يمكن ادراج الهجرة خارج السّياق الاجتماعي كونها ظاهرة اجتماعية تتطلب التحليل لما تخلفه من اثار على البلد الأصل كما بلدان الاستقبال، فاتخاذ قرار الهجرة بالنسبة للمهاجر تتشابك فيه رغباته، ميوله وطموحه وحاجياته، اذ يعتبر العديد من الباحثين أن لجوء الأفراد إلى الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية هو مؤشر على حالة عدم اشباع في حاجات الفرد المختلفة، فقد وضع عالم النفس ابرهام ماسلوAbraham Maslow في هرمه المشهور هرم الحاجات Needs Hierarchy تسلسلا هرميا لحاجات الفرد، موضحا أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق نوع من التوتر يعمل على توجيه سلوكيات الفرد نحو العمل- بطرق

شرعية أو غير شرعية – لتحقيق الأهداف الشخصية، يعبّر المستوى الأول عن الحاجات الدنيا اما المستوى الثاني فيعبّر عن الحاجات العليا، متدرجا من الحاجات الأساسية للبقاء- الفيزيولوجية- التي تمثل قاعدة الهرم، تليها الحاجة للأمن وتدرج بعدها الى حاجات الانتماء الى الجماعة وبناء العلاقات الاجتماعية، وتأتي حاجات التقدير والاحترام ، وأخيرا حاجات تحقيق الذات واشباع الطموحات، ويمكن أن نستشف من هذا التقسيم أن عدم إشباع الحاجات يتخللها نوع من الإحباط وشعور بالحرمان يصيب الفرد مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرار الهجرة سواء كانت بطرق قانونية أو غير قانونية[22].

كما أنّ عدم الاشباع لا يتوقف عند هذا الحدّ، بل يتعداه إلى يعرض الفرد لخطر العزلة الاجتماعية ويعمل على إضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية وتتضاءل وبالتالي عدم قدرته على تحقيق التضامن الاجتماعي والذي أُطلق عليه بالانومي anomie وهي حالة تُفقد الفرد الالتزام بالمعايير والقوانين الاجتماعية السائدة. كما أنّه وفي ظلّ العولمة ساهم الاعلام المرئي في وجود جملة من التمثّلات لدى الشّباب حول الغرب وبخاصة أوروبا التي تمثل حسبهم أرض لتحقيق الأحلام، فعلى حسب تعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu فإنّ وسائل الاعلام هي بمثابة أدوات تهيمن على العقول وتسوّق لنموذج الحياة الأوروبية ونظامها الاجتماعي المثالي، إلى جانب احترام الفرص السياسية والإنسانية لصالح جميع السكان دون تمييز مما يصنع من الجاهزية لدى الشباب للهجرة ولو عبر الموت كنوع من الانتحار الممنهج الذي يعرب عن حالة من الوعي المخرب[23].

4.1.3. انتشار شبكات الهجرة.

تمارس شبكات الهجرة دورا هاما في انتشار الهجرة السّرية وهي شبكات متعددة الجنسيات، تكوّنت في مختلف أنحاء العالم هدفها استغلال الظروف القاسية التي يعيشها الأفراد، لتجميع مبالغ مالية هائلة بعد القيام بترحيلهم إلى دول الاستقبال وتقديم خدمات تساهم في انتشار الظاهرة، فعلى الرّغم من المحاولات الجادة من الدّول لتثبيط نشاطها إلا أنها تمكّنت من مواصلة نشاطها بكل دقّة في تهريب الافراد والجماعات في ظل الإقبال المتزايد عليها.

وبذلك فإن عوامل الطرد لدول المصدر تلعب دورا كبيرا في زيادة ظاهرة الهجرة الخارجية، على عكس عوامل الجذب في مناطق الاستقبال تعمل على جذب الأفراد والجماعات للهجرة إليها، فعوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات، كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثا عن ف رص عمل أفضل ومعيشة أرقى[24].

5.1.3. العوامل الطبيعية والجغرافية:

إضافة الى العوامل السابقة الذكر، فإنّ للعوامل الطبيعية والجغرافية تأثير كبير على زيادة وتيرة الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، فبحسب أول تقرير للبنك الدولي أنّه بحلول العام 2050 يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى هجرة 143 مليون شخص في ثلاث مناطق من العالم(جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء) داخل بلدانهم، ويضيف التّقرير أنّه في الوقت نفسه فإنّ آثار تغيّر المناخ تزداد وضوحا يوماً بعد يوم، ويشهد العالم حاليا ظواهر مناخية بالغة الشدّة في جميع أنحاء العالم، ومع تغيّر في المنظومة المناخية بأكملها فمن المتوقع أن تزداد الهجرة الداخلية بسبب الظروف المناخية على مستوى المناطق والبلدان وهو ما بينته النتائج المجمعة من تقريري Goundswell، فبحلول عام 2050 قد يصل عدد المهاجرين الداخليين الى حوالي 216 مليون مهاجر، فقد تشهد منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى 85.7 مليون مهاجر أي حوالي 4.2 % من مجموع السكان، وشمال افريقيا 19.3 مليون بتقدير 9.0 %.[25]

فالمناخ القاسي من حرارة وجفاف وكوارث طبيعية فيضانات وزلازل وأوبئة وغيرها من الكوارث الناتجة عن التّلوث والغازات الدفيئة، كلها متغيّرات تتسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع التنموية وسيثار تساؤل حول صلاحية السكن في هذه الأماكن ليضطرّ الآلاف والملايين من البشر للانتقال الى دول خارجية، وبذلك تلعب العوامل الجغرافية الطبيعية دور كبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج بلدانهم هروبا من الأوضاع الصعبة التي يعانون منها، وهو ما يؤدي إلى زيادة وتيرة الهجرة الخارجية من الدول التي تعاني من هذه المشاكل. فقد أضحى تغير المناخ دافعاً قوياً لموجات الهجرة بصورة متزايدة ويعرض هذا التقرير، الذي يستند إلى تقرير التصور العام لسنة 2018 (Groundswell rapport 2018)، تحليلات إقليمية جديدة تؤكد من جديد كيف يمكن للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ أن تزيد على مدى الثلاثين سنة القادمة . وبالنظر إلى الآثار البطيئة لتغير المناخ على توافر المياه وإنتاجية المحاصيل وارتفاع منسوب سطح البحر، فإنه يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى العمل مع تزايد الضغوط على سبل كسب العيش ورفاهية الإنسان[26]

ومن المتوقع أن تزداد الهجرة الداخلية بسبب الظروف المناخية على مستوى المناطق والبلدان .وستصيب آثار تغيّر المناخ أشد المناطق فقرا وضعفا وتهدد بتقويض-تدمير-مكاسب التنمية في بعض الأماكن وسيُثار تساؤل حول صلاحية السكن في هذه الأماكن. ويعتبر استكشاف السيناريوهات المستقبلية وتحديد أنماط البؤر المحتملة للهجرة الداخلية والخارجية خطوات رئيسية لفهم علاقة الارتباط بين المناخ والهجرة والتنمية.

2.3. العوامل الجاذبة

على عكس العوامل الطاردة التي أتينا على ذكرها آنفا والمتمثلة في مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والنفسو-اجتماعية والطبيعية، فإن العوامل الجاذبة هي بمثابة عوامل محفزة يمتاز بها بلد الاستقبال، لكن الجدير بالذكر انّ العوامل الطاردة تعمل كعوامل جذب أيضا، فمثلا العوامل الاقتصادية هي عملة لوجهين ففي بلد الأصل فإنّ الظروف الاقتصادية الصعبة تدفع بالمهاجر الى ترك بلده بحثا عن طرق أخرى يستطيع من خلالها تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي هروبا من الفقر والبطالة... وغيرها، وهي نفس العوامل التي تشجع المهاجر في بلد الاستقبال فالرواتب المرتفعة وتوفر فرص العمل هي من أهم العوامل المحفزة.

تمثل وسائل الإعلام والتكنولوجيا عاملا هاما في جذب الأفراد الراغبين في الهجرة وتحقيق التفوق والنجاح بترويج الصورة الاغرائية للتأثير على عقول الأفراد واستقطابهم، كما أن التأثير لا يشمل فقط الفئات العادية بل يتعداه الى الكفاءات العلمية وما تحظى به من تسهيلات ممنوحة تفتح أمامهم أفاق جديدة. كما أنّ هناك عدّة اعتبارات ذات صلة وثيقة بمستويات الإشباع المادي والمعنوي والقناعة ومستويات الطموح والتطلع، فالعوامل الجاذبة كمجموعة ظروف محببة أو مرغوب فيها لقدرتها على إشباع مختلف الاحتياجات النفسية، الاجتماعية والاقتصادية، كما تمثّل العوامل الجغرافية من مناخ ملائم عامل جذب للهجرة. ومن جهة يعمل المظهر الطبيعي الممتاز والتقدم التكنولوجي وتحسّن وسائل المواصلات عوامل مساعدة على استقطاب فئة الشباب ممن تستهويهم التكنولوجيا والعولمة بكافة اشكالها، وتوفير الظروف الملائمة للفرد واتساع نطاق الحريات السياسية والثقافية، حيث أصبحت عمليات الاتصال في العصر الحديث من أسرع الوسائل لنقل المعلومات في البر والبحر على حدّ السواء وهو ما يجعل الفرد في اتصال دائم مع بلده.

فبالإضافة إلى جملة العوامل السابقة الذّكر، فإنّ الأوضاع الاقتصادية الجيّدة التي تتمتّع بها الدول المتقدمة وارتفاع دخل الفرد في تلك البلدان الى أضعاف ما يجنيه في بلدان الأصل يرجع الى التّطور الكبير الذي توليه لتطوير اقتصاداتها، وإذا أخذنا المنحى الآخر من الهجرة؛ ونقصد هنا هجرة الكفاءات نجد البلدان المتقدمة تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي من خلال وضع استراتيجيات لاستقطاب تلك الكفاءات باعتبارها رأسمال فكري وقيمة مضافة تقدم لها كافة التّسهيلات والضّمانات من أجور ومخابر مجهزة بأحدث التكنولوجيات ومساكن، ويمكن استخلاص بعض الامتيازات التي تتوفر عليها البلدان المتقدمة ودورها في التشجيع على الهجرة:

- التقدم الحضاري والثقافي أي توفر فرص التعليم في مختلف المستويات ومختلف المجالات.
- توافر فرص العمل سواء كان عمل قار او مؤقت وهذا يترتب على كفاءة المهاجر وتمكنه من التحكم في ابجديات العمل الذي سيشغله.
- عوامل جذب كاكتشاف مصادر جديدة إلا أنها نبهت إلى الصعوبة التي تكتنف هذا التصنيف لأنه من النادر أن تعمل مجموعة من العوامل بصورة مستقلة، فالتغيرات التكنولوجية مثلا ربما تعمل كقوى طرد وقوى جذب في آن واحد
- النمو الاقتصادي والصناعي.

وعليه نجد أنه تتوفر في دول المقصد عوامل جاذبة حتى ولو كانت شاقة فجاذبيتها تتعدى المشقّة ويمكن ذكر بعض هذه العوامل بشكل عام كالتالي[27]:

- حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوافر ما يحتاجه الباحث من استقرار والبحث العلمي من مواد مختلفة وأجهزة وجو علمي ملاءم لإجراء البحوث.
- مستوى الاجور المرتفعة في الدول المتقدمة التي تدفع بالكفاءات العلمية العربية بالهجرة إلى الخارج لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسرتها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الدول العربية مثل الدول الخليجية تتوافر فيها رواتب مرتفعة إلا أن الكفاءات تهاجر لأسباب أخرى، نذكر منها الحرية الأكاديمية والديمقراطية وحرية الرأي والاهتمام بالباحث والبحث العلمي.
- التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي.
- وجود آمال في استخدام المعدات الحديثة والمتطورة ومتابعة آخر التطورات في مختلف المجالات العلمية.
- التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة للبحث والابتكار وتوفر المناخ الملائم للعمل والبحث.
- وجود فرص عمل أفضل في مكان الوصول.

4. تداعيات الهجرة على الدول المصدرة والمستقبلة:

1.4. الأثر على الدول المصدرة :يشمل الأبعاد الاقتصادية مثل تحويلات المهاجرين، والاجتماعية مثل فقدان الكفاءات البشرية، والسياسية مثل التأثير على الاستقرار السياسي.

1.1.4. الأثر السياسي:

قضايا حقوق الإنسان والهجرة :يشكل غياب السياسات الوطنية التي تحمي المهاجرين قضايا حقوقية معقدة. فالدول المصدرة قد تضطر إلى الضغط على الدول المستقبلة لتحسين أوضاع العمال المهاجرين، مما يتطلب دبلوماسية فعالة وسياسات خارجية متوازنة.

2.1.4. الأثر الاقتصادي:

فقدان رأس المال البشري: الهجرة من الدول النامية غالبًا تشمل الأفراد ذوي المهارات والكفاءات، ما يُعرف بظاهرة "هجرة الادمغة"، يؤدي ذلك إلى نقص في اليد العاملة المؤهلة، مما يؤثر سلبًا على قطاعات التعليم والصحة والصناعة.

3.1.4. الأثر الاجتماعي:

التّغيّرات في بنية المجتمع :مع تزايد معدلات الهجرة، قد تتغيّر التركيبة السكانية، حيث يؤدي غياب الفئة الشابة إلى خلق خلل في التّوزيع السكاني، مما يؤثر على الاستقرار الديموغرافي.

التّغيّرات الاجتماعية :يمكن للهجرة أن تؤدي إلى تغيّرات في الهيكل الاجتماعي بسبب انتقال الأدوار والمسؤوليات، خاصةً مع غياب الفئات الشابة. تؤدي هذه التّغيّرات إلى انخفاض معدلات الزواج، وتأخير تكوين الأسر، مما يؤثر بدوره على التركيبة السكانية.

2.4. الأثر على البلدان المستقبلة:

1.2.4. الأثر الاقتصادي:

سد فجوة العمالة :تلعب الهجرة دورًا مهمًا في تلبية احتياجات الدول المستقبلة من العمالة، خاصة في القطاعات التي تتطلب عمالة مكثفة مثل الزراعة، والبناء، والخدمات. توفر هذه العمالة المهاجرة مرونة اقتصادية، وتساعد في سد نقص العمالة المحلية، خصوصًا في الوظائف التي لا يقبل عليها السكان المحليين..

التّحديات في سوق العمل :في بعض الحالات، قد يؤدي تدفق العمالة المهاجرة إلى منافسة مع العمالة المحلية، ما قد يضغط على الأجور أو يزيد من البطالة في بعض القطاعات.

2.2.4. الأثر الاجتماعي:

التّغيّرات الديموغرافية :تساهم الهجرة في تجديد القوى العاملة الشابة في المجتمعات التي تعاني من شيخوخة السكان، مما يساعد على استدامة النّظم التّقاعدية والخدمات

الاجتماعية. ومع ذلك، فإنّ زيادة نسبة المهاجرين قد تثير نقاشات حول الهوية الوطنية والاندماج.

التّحديات في الخدمات العامة :قد يؤدي تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ضغوط على الخدمات العامة مثل المدارس والمستشفيات والإسكان، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحديات في توفير هذه الخدمات بشكل كاف، مما يضع مسؤولية على الحكومات لتطوير سياسات مناسبة للتّعامل مع الزّيادة السكانية.

3.2.4. الأثر السياسي:

سياسات الهجرة :تلجأ العديد من الدول إلى تطوير سياسات وإجراءات هجرة صارمة لمواكبة تدفق المهاجرين وتنظيم أوضاعهم القانونية. قد يؤدي ذلك إلى تغييرات في سياسات الإقامة، مما يطرح تحديات حول كيفية تحقيق التّوازن بين جذب العمالة المهاجرة وضبط الحدود.

5. طرق الهجرة البشرية:

انتهج المهاجرين سواء الشرعيين أو المهاجرين الغير شرعيين في سبيل الوصول إلى الدّول المهاجر إليها مجموعة من الطّرق والتي ندرجها كالتالي[28].

1.5. الطرق الجوية:

على حسب الطاقات المادية والمعنوية في ميدان الامن المتخذة على مستوى المطارات، تبقى هذه الظاهرة شبه منعدمة، وإن تم وقوع أي محاولة من هذا النوع فيمكن أن تكون عن طريق تزوير وثائق السفر أو التأشيرة.

2.5. الطرق البحرية:

إن طول الساحل الدولي وتوفره على عدد كبر من الموانئ جعله قبلة للمهاجر غير الشرعي، فاتساع المحيط المائي وانعدام أجهزة مراقبة متطورة من وسائل الإنذار، الكاميرات... سهّلت للمهاجرين الغير شرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون بالسواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل والإفلات من الرقابة.

3.5. الطرق البرية:

أهم طريقة يستعملها المهاجرين الدوليين للوصول إلى الضّفة الأخرى هي الهجرة عن طريق البر. نظرا لشساعة المساحات وغياب الرقابة والأمن ودراستهم بالمنافذ ومعرفتهم للتضاريس.

6. مساهمة المنظمة الدولية للهجرة في حوكمة الهجرة:

تعمل المنظمة الدولية للهجرة جاهدة لتعزيز الهجرة الإنسانية والمنظمة لمصلحة الجميع. وللقيام بذلك فإنها توفر الخدمات وتقدم المشورة للحكومات والمهاجرين. وتتمثل أولويتها في المساعدة على ضمان إدارة الهجرة بطريقة إنسانية ومنظمة، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، وتسهيل البحث عن حلول عملية لمشاكل الهجرة، وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المحتاجين، سواء كانوا لاجئين، أو مشردين، أو أشخاص آخرين. فدستور المنظمة الدولية للهجرة صرّح بالصّلة بين الهجرة والتّنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن احترام الحق في حرية حركة البشر[29].

ويحدد إطار حوكمة الهجرة الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة لعام 2015 رؤية للحوكمة الشاملة للهجرة تفيد المهاجرين والمجتمع وتستند إلى المبادئ التالية:

الامتثال للمعايير والقوانين الدولية وتأمين حقوق المهاجرين،

وضع سياسات قائمة على الأدلة من خلال نهج حكومي كامل والتفاعل مع الشركاء لمعالجة قضايا الهجرة والقضايا ذات الصلة. وينبغي للدولة، في إطار الالتزام بهذه المبادئ أن تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال سياساتها المتعلقة بالهجرة وما يتصل بها من سياسات وقوانين وممارسات: مساعدة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمجتمع التصدي بفعالية لجوانب الهجرة الخاصة بالأزمات، وتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والكريمة. وتعتمد أولوية هذه العناصر على دينامية الهجرة في كل دولة[30].

حيث رفعت المنظمة الدولية للهجرة الوعي حول قضايا الهجرة، ودعمت قوانين وسياسات الهجرة وسهّلت الحوار والتعّلم لواضعي سياسات الهجرة ومنفّذيها، كما ساهمت المنظمة في عدد من الدول في اعتماد قوانين وممارسات هجرة مرتكزة على الحقوق ومتسقة مع المعايير الدولية، ولا سيما في مجالات الاتّجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والعمل المنزلي، وساهمت كذلك في اعتماد أفضل الممارسات في إدارة الحدود[31].

– خاتمة:

إنّ الحديث في موضوع الهجرة لا يزال يشّكل هاجس امام الدول لمعرفة العوامل المؤدية لها خاصة وأنها باتت تطرح نفسها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية والعربية بتأثيرها على السياسات التنموية لبلدان المصدر والاستقبال. فعلى الرغم من اتفاق الباحثين على العوامل والأسباب المؤدية لها، الا أنّ هذا يجعل من الهجرة أحادية البعد فالتركيز على عوامل دون أخرى يجعل من الصعب التحكم فيها، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد، فالمهاجر حين يقرر الهجرة ينخرط في بناء استراتيجية دقيقة تنقله من مستوى حياتي الى مستوى حياتي آخر، وهذا الانتقال لا

يحدث على شكل قفزة في المجهول بل هو فعل اجتماعي محسوب يخضع لمصالح و إكراهات وانفعالات، كما أنّ المهاجر هو فاعل اجتماعي تقوده رغباته تارة ومصالحه تارة أخرى، لذلك لا يمكن اسناد الهجرة الى التفسير الأحادي بل هي ظاهرة متعددة الأسباب والعوامل من الصعب بمكان عزل العوامل النفسية عن الاجتماعية او الاقتصادية.

- الهوامش والاحالات:

[1]- ريمة مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة الغير شرعية، مجلة الدراسات الحقوقية- المجلد7 ، العدد3،2020، ص40.

[2]- ابتهال جمال الدين الصادق كرار، أثر الهجرة الغير شرعية والاتّجار بالبشر على الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد6، العدد1 ،2022، ص67.

[3]- عمر بسي، الهجرة وإشكالية الهوية (هجرة المغاربة إلى أوروبا أنموذجا) مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 10، 2022، ص43-44.

[4]- ريمة مرزوق، مرجع سابق، ص43

[5]- دينة محمد سناء فضل ربه طمان، الهجرة واقتصاد المعرفة في ضوء الهجرات العربية-المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 13، 2020، ص127

[6]- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، 2003، ص234.

[7]- هاجر عيدود، آليات الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الادمغة في ظل العولمة الاغراءات الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2017-2018، ص47-48.

[8]- علي عبد الرزاق جلبي، علم الاجتماع السكان، دار الطليعة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1974، ص121.

[9]- هاجر عيدود، مرجع سابق، ص 48

[10]- عتيقة بن لجبل، الهجرة الغير شرعية والاستغلال البشري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد8 ، 2013، ص50

[11]- لمرجع السابق، ص 50.

[12]- مرزوق ريمة، مرجع سابق، ص40.

[13]- عبد الجبار جبار، هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد33، عدد10، 2022، ص10.

[14]- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة 1988-2008، دراسة على عينة من المهاجرين الى مدينة معسكر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008،ص63.

[15]- نزعي فاطمة وهاشمي الطيب، ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها، وآثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد29، العدد2، د س، ص171.

[16]- المرجع السابق، ص54.

[17]- فريجة لدمية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية أنموذجا) مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2009-2010، ص67.

[18]- المرجع السابق، ص78.

[19]- محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م(المغرب نموذجا)، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية المجلد الأول، العدد 3، جوان 2021، ص16.

[20]- خليل علي أبو جراد، الهجرة وعلاقتها بالاستقرار النفسي لدى الشباب بمحافظات قطاع غزة، مجلة الخلدونية، المجلد11، العدد1، 2019، ص112.

[21]- رشيد زوزو، مرجع سابق، ص 73.

[22]- فريجة لدمية، مرجع سابق، ص78-79.

[23]- المرجع السابق، ص81.

[24]- هاجر عيدود، مرجع سابق، ص 59.

[25]- الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ، الجزء الثاني، عن تقرير Groundswell منشور من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، 2021، ص4.

[26]- المرجع السابق، ص4.

[27]- سعدة دربفل، الهجرة الغير شرعية العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها، مجلة سوسيولوجيا، المجلد2، العدد1، 2018، ص170.

[28]- راشد عبد الحميد كيريمبوي، الهجرة البشرية المعاصرة أسبابها و أثارها، ورقة مقدمة في المؤتمر التاريخي للمهاجرين الأفارقة 2011، طرابلس، ليبيا، 2011،ص15

[29]- بركة محمد، استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة في التعامل مع ظاهرة الهجرة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد7، العدد2، 2021، ص260.

[30]-إطار حوكمة الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، iom/migof_brochure_a4_ar.pdf - https://www.iom.int/sites/default/files/about تم الاطلاع على الموقع تاريخ 21-5-2023 على الساعة 6 مساء

[31]- التقرير السنوي لعام 2015، الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف،2015، ص7. تم الاطلاع على الموقع https://www.iom.int/sites/default/files/about-iom/migof_brochure_a4_ar.pdf بتاريخ 21-5-2023 على الساعة 6.15.

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب:

- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، الإسكندرية، 2003.
- علي عبد الرزاق جلبي، علم الاجتماع السكان، دار الطليعة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1974.

المجلات والدوريات:

- ابتهال جمال الدين الصادق كرار، أثر الهجرة الغير شرعية والاتّجار بالبشر على الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلم ونشر الأبحاث مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد6، العدد1، 2022.
- بركة محمد، استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة في التعامل مع ظاهرة الهجرة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد7، العدد2، 2021.
- دينة محمد سناء فضل ربه طمان، الهجرة واقتصاد المعرفة في ضوء الهجرات العربية-المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 13، 2020.
- راشد عبد الحميد كيريمبوي، الهجرة البشرية المعاصرة أسبابها و أثارها، ورقة مقدمة في المؤتمر التاريخي للمهاجرين الأفارقة 2011، طرابلس، ليبيا، 2011.
- ريمة مرزوق، الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة الغير شرعية، مجلة الدراسات الحقوقية- المجلد7 ، العدد3، 2020.
- سعدة دريفل، الهجرة الغير شرعية العوامل الجاذبة والدافعة وأخطارها، مجلة سوسيولوجيا، المجلد2، العدد1، 2018، ص170.
- عبد الجبار جبار، هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد33، عدد10، 2022.
- عتيقة بن لجبل، الهجرة الغير شرعية والاستغلال البشري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد8 ، 2013
- عمر بسي، الهجرة وإشكالية الهوية (هجرة المغاربة إلى أوروبا أنموذجا) مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 10، 2022.
- محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م(المغرب نموذجا)، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية المجلد الأول، العدد 3، جوان 2021.
- نزعي فاطمة وهاشمي الطيب، ظاهرة الهجرة الريفية وأسباب انتشارها، وآثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد29، العدد2، د س.

-خليل علي أبو جراد، الهجرة وعلاقتها بالاستقرار النفسي لدى الشباب بمحافظات قطاع غزة، مجلة الخلدونية، المجلد11، العدد1، 2019.

الرسائل والأطروحات:

- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة 1988-2008، دراسة على عينة من المهاجرين الى مدينة معسكر، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

- فريجة لدمية، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة (الهجرة غير الشرعية أنموذجا) رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2009-2010.

- هاجر عيدود، آليات الحفاظ على الرأسمال الفكري الجزائري ومواجهة هجرة الادمغة في ظل العولمة الاغراءات الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2017-2018.

التقارير:

الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ، الجزء الثاني، عن تقرير Groundswell منشور من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي، 2021.

المواقع الإلكترونية:

- إطار حوكمة الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، iom/migof_brochure_a4_ar.pdf https://www.iom.int/sites/default/files/about تم الاطلاع على الموقع تاريخ 21-5-2023 على الساعة 6 مساء.

التقرير السنوي لعام 2015، الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المنظمة الدولية للهجرة، جنيف،2015، ص7. تم الاطلاع على الموقع https://www.iom.int/sites/default/files/about-iom/migof_brochure_a4_ar.pdf بتاريخ 21-5-2023 على الساعة 6.15.

رومنة المصادر والمراجع العربية

–Rīmah Marzūq, al–Hijrah al–Maghāribīyah ilá Ūrūbbā min al–Hijrah al–shar‘īyah almqnnh ilá al–Hijrah al–ghayr shar‘īyah, Majallat al–Dirāsāt alḥqwqyt–almjld7, al‘dd3.

–Ibtihāl Jamāl al–Dīn al–Ṣādiq Karār, Athar al–Hijrah al–ghayr shar‘īyah wālāttjār bi–al–bashar ‘alá al–amn al–Qawmī al–‘Arabī, al–Majallah al–

ʻArabīyah lil-ʻilm wa-nashr al-Abḥāth Majallat al-ʻUlūm al-iqtiṣādīyah wa-al-idārīyah wa-al-qānūnīyah, almjld6, alʻdd1, 2022.

ʻUmar bsy, al-Hijrah wa-ishkālīyat al-huwīyah) Hijrat al-Maghāribah ilá Ūrūbbā anmūdhajan (Majallat Ibn Khaldūn lil-Dirāsāt wa-al-Abḥāth, al-mujallad 2, al-ʻadad 10, 2022.

Dynh Muḥammad Sanā' Faḍl Rabbih Ṭammān, al-Hijrah wa-iqtiṣād al-Maʻrifah fī ḍaw' al-Hijrāt alʻrbyt-ālmjlh al-ʻArabīyah lil-Ādāb wa-al-Dirāsāt al-Insānīyah, al-mujallad 4, al-ʻadad 13, 2020.

Sanā' al-Khūlī, al-taghayyur al-ijtimāʻī wa-al-taḥdīth, al-Iskandarīyah, 2003.

ʻAṭīqah ibn li-Jabal, al-Hijrah al-ghayr sharʻīyah wa-al-istighlāl al-Bishrī, Majallat al-Ijtihād al-qaḍā'ī, alʻdd8, 2013.

Hājar ʻydwd, ālīyāt al-ḥuffāẓ ʻalá al-ra'smāl al-fikrī al-Jazā'irī wa-muwājahat Hijrat alādmghh fī ẓill al-ʻawlamah alāghrā'āt al-khārijīyah, uṭrūḥat duktūrāh, Jāmiʻat Qālimah, 2017-2018.

ʻAlī ʻAbd al-Razzāq Jalabī, ʻilm al-ijtimāʻ al-Sukkān, Dār al-Ṭalīʻah al-ʻArabīyah lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr, Lubnān, 1974.

ʻAṭīqah ibn li-Jabal, al-Hijrah al-ghayr sharʻīyah wa-al-istighlāl al-Bishrī, Majallat al-Ijtihād al-qaḍā'ī, alʻdd8, 2013.

ʻAbd al-Jabbār Jabbār, Hijrat al-admighah fī al-Jazā'ir wa-mutaṭallabāt al-ḥadd min Ihdār al-kafā'āt al-basharīyah, Majallat al-ʻUlūm al-Insānīyah, almjld33, ʻdd10, 2022.

Rashīd Zūzū, al-Hijrah al-rīfīyah fī al-Jazā'ir fī ẓill al-taḥawwulāt al-ijtimāʻīyah al-Jadīdah 1988-2008, dirāsah ʻalá ʻayyinah min al-muhājirīn ilá Madīnat Muʻaskar, uṭrūḥat duktūrāh, Jāmiʻat Mintūrī Qusanṭīnah, 2007-2008.

Nz'y Fāṭimah whāshmy al-Ṭayyib, Ẓāhirat al-Hijrah al-rīfīyah wa-asbāb intishārihā, wa-āthāruhā, Majallat al-Ḥuqūq wa-al-'Ulūm al-Insānīyah, Dirāsāt iqtiṣādīyah, almjld29, al'dd2, D S.

Fryjh ldmyh, istrātjyh alāṭḥād al'wrwby li-muwājahat al-tahdīdāt al'mnyh aljdydh) al-Hijrah ghayr al-shar'īyah anmūdhajan (Mudhakkirah mājstyr, Jāmi'at Muḥammad Khayḍar bskrt-āljzā'r, 2009-2010.

Mḥmd alṣāfy, Ishkālīyat al-Hijrah ghayr al-shar'īyah bḍfty al-majāl al-Mutawassiṭī wa-judhūrihā al-tārīkhīyah bayna 'awāmil al-Ṭard wāljdhb khilāl al-qarn 20m) al-Maghrib namūdhajan (, Majallat Ru'á tārīkhīyah lil-Abḥāth wa-al-Dirāsāt al-Mutawassiṭīyah al-mujallad al-Awwal, al-'adad 3, Juwān 2021.

Khalīl 'Alī Abū Jarād, al-Hijrah wa-'alāqatuhā bālāstqrār al-nafsī ladá al-Shabāb bmḥāfẓāt Qiṭā' Ghazzah, Majallat al-Khaldūnīyah, almjld11, al'dd1, 2019.

al-Isti'dād lāḥtwā' al-Hijrāt al-dākhilīyah al-nājimah 'an Taghayyur al-munākh, al-juz' al-Thānī, 'an taqrīr Groundswell manshūr min qabla al-Bank al-dawlī ll'nshā' wa-al-Ta'mīr, al-Bank al-dawlī, majmū'ah al-Bank al-dawlī, 2021.

Sa'd dryfl, al-Hijrah al-ghayr shar'īyah al-'awāmil aljādhyh wāldāf'h w'khṭārhā, Majallat Sūsiyūlūjiyā, almjld2, al'dd1, 2018.

Rāshid 'Abd al-Ḥamīd kyrymbwy, al-Hijrah al-basharīyah al-mu'āṣirah asbābuhā wa athārahā, Waraqah muqaddimah fī al-Mu'tamar al-tārīkhī lil-muhājirīn al-Afāriqah 2011, Ṭarābulus, Lībiyā, 2011.

Barakah Muḥammad, istirātījīyah al-Munaẓẓamah al-Dawlīyah lil-Hijrah fī al-ta'āmul ma'a Ẓāhirat al-Hijrah, Majallat al-qānūn al-'āmm al-Jazā'irī wa-al-muqāran, almjld7, al'dd2, 2021.

Iṭār Ḥawkamat al-Hijrah, al-Munaẓẓamah al-Dawlīyah lil-Hijrah, iom / migof _ brochure _ a4 _ ar. pdf-https : / / www. iom. int / sites / default /

files / about tamma al-iṭṭilā‘ ‘alá al-mawqi‘ Tārīkh 21-5-2023 ‘alá al-sā‘ah 6 masā’.

al-Taqrīr al-Sanawī li-‘ām 2015, al-Sharq al-Awsaṭ wa-Shamāl Afrīqiyā, al-Munaẓẓamah al-Dawlīyah lil-Hijrah, Jinīf, 2015, ṣ7. tamma al-iṭṭilā‘ ‘alá al-mawqi‘ https : / / www. iom. int / sites / default / files / about-iom / migof _ brochure _ a4 _ ar. pdf bi-tārīkh 21-5-2023 ‘alá al-sā‘ah 6. 1